الامتناع الذاتى والامتناع الغيري

فى باب الصفات الإلهية

- دراسة عقلية تأصيلية في ضوء منهج المتكلمين -

م. د هیمن نجم حمید*

المقدمة

الحمد لله الذي تنزه عن صفات النقص، وتقدَّس عن مشابهة الحوادث، وتعالى عن صفات المحدثات، والصلاة والسلام على المبعوث رحمةً للعالمين، سيدنا محمدٍ وعلى آله الطيبين، وصحابته المهتدين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

تُعد العقيدة الإسلامية في بنيتها العقلية منضبطةً بجملةً من القواعد التأصيلية التي ترسّخ الإيمان وتنفي الشبهات، ومن أبرز تلك القواعد ما يتعلّق بضوابط الصفات الإلهية، مما يجب في حق الله تعالى وما يجوز عليه وما يستحيل، وهي قواعد لم تُبنَ على التقليد ولا الحدس، وإنما على نظر عقليّ صارم قوامه التقدير المنطقي والتحقيق الكلامي. وقد بذل المتكلمون، لاسيما من أهل السنة والجماعة من الأشاعرة والماتريدية، جهودًا علمية بالغة في ضبط المفاهيم وتحرير الدلالات؛ دفعًا لكل توهمٍ في حق الذات الإلهية، وتحقيقًا للتنزيه المطلق المنضبط بقواعد العلم.

ومن بين المفاهيم العقلية الدقيقة التي أثبتت حضورًا بارزًا في هذا الباب، مفهومي الامتناع الذاتي ومن بين المفاهيم العقلية الدقيقة التي تميز بها المنهج الكلامي في تحرير صفات الله تعالى؛ والامتناع الغيري، وهما من الأدوات المفصلية التي تميز بها المنهج الكلامي في تحرير صفات الله تعالى؛ إذ إن إدراك الفارق بين الممتنع بذاته، والممتنع لغيره، يُفضي إلى فهم أدق لطبيعة التعلق الإلهي بالقدرة، ويُسهم في نفي الشبهات التي تُورد في هذا الباب، كمسألة خلق مثيل لله، أو إفناء ذاته، أو نحوها من المحالات التي يستغلها الملاحدة أو المجسمة لإثارة التناقضات.

وانطلاقًا من الحاجة العلمية إلى تأصيل هذا التقسيم، جاءت هذه الدراسة تحت عنوان:

^{*} تدريسي في تربية كركوك.

"الامتناع الذاتي والامتناع الغيري في باب الصفات الإلهية: دراسة عقلية تأصيلية في ضوء منهج المتكلمين"، لتسلط الضوء على هذا الباب المهم، وتبرز الأصول العقلية التي اعتمدها المتكلمون في تقريره، وتكشف عن آثاره في ترسيخ منهج التنزيه، وإثبات الكمال الإلهي على وجه يُوافق النقل والعقل معًا.

ResearchAbstract

The study entitled "Essential (Intrinsic) Impossibility and Non-Essential (Extrinsic) Impossibility in the Domain of Divine Attributes" addresses a subtle rational issue within the methodology of the Muslim theologians (mutakallimūn), namely the determination of what the Divine Power can relate to and what it cannot. Essential impossibility refers to that which is inherently impossible due to logical contradiction—such as combining opposites or attributing ignorance to God. Such matters are not subject to Divine Power, for they are nothing in reality. Non-essential impossibility, on the other hand, refers to what is possible in itself but entails the negation of one of God's perfections—such as God annihilating Himself or creating a deity like Him. This, too, is impossible—not out of incapacity but out of transcendence.

The researcher demonstrates that the Ash arī and Māturīdī theologians established this distinction as a foundation for rational tanzīh (affirming Divine transcendence) and safeguarding creed. Upon it they built the negation of all imperfections and the affirmation of absolute perfections, employing it as a decisive tool in refuting philosophical and atheistic objections. Thus, it constitutes a central analytical instrument in the science of kalām.

مشكلة البحث

تدور مشكلة البحث حول الأسئلة الآتية:

- ما المقصود بالامتناع الذاتي والامتناع الغيري في باب الصفات الإلهية؟
 - وما الضابط الفارق بينهما عقلًا وكلامًا؟
- وما أثر هذا التقسيم في تحديد ما يجوز في حق الله تعالى وما يستحيل؟
- وكيف تعامل المتكلمون من الأشاعرة والماتريدية مع هذين النوعين في ضوء ضوابط التعلق بالقدرة؟

• أهمية البحث

تتبع أهمية هذا البحث من أمور، أبرزها:

- كشف اللَّبس الحاصل في تصور القدرة الإلهية وما يصح أن تتعلق به وما لا يصح، خاصة في ظل الشبهات المعاصرة.

- تقديم تأصيلِ دقيق لمفاهيم الامتناع في ضوء العقل الصريح والمنهج الكلامي الرصين.
 - بيان أثر هذه المفاهيم في ترسيخ العقيدة التنزيهية لأهل السنة والجماعة.
- رفد المكتبة الكلامية المعاصرة ببحث أكاديمي محكّم يتناول موضوعًا لم يُفرد بالدراسة المفصلة.

• أهداف البحث

- تأصيل مفهومَى "الامتناع الذاتي" و "الامتناع الغيري" من جهة لغوية وعقلية وكلامية.
 - بيان الفارق الجوهري بين الامتناعين، وأثر ذلك في تحديد الممكن والمحال.
- تحليل المسائل العقائدية المرتبطة بالمفاهيم، وإبراز التطبيقات الكلامية على القاعدة.
- توضيح موقف المتكلمين من مسألة التعلق بالقدرة الإلهية في ضوء هذين المفهومين.
- تفنيد الشبهات المثارة حول هذا الباب، وتأصيل الموقف الكلامي منها تأصيلًا علميًا.

• منهج البحث

- اعتمد البحث المنهج العقلي التحليلي التأصيلي، وذلك من خلال:
- تتبع استخدامات المفهوم في مصادر العقيدة والكلام الأشعربة والماتربدية.
 - تحليل النصوص الكلامية وتحقيق دلالاتها العقلية.
- المقارنة بين استعمالات المصطلحين وتطبيقاتهما في ضوء العقل والنقل.
 - توظيف النصوص الشرعية لدعم البناء العقلي المتماسك للمفاهيم.

• حدود البحث

- يقتصر البحث على المدرسة الكلامية لأهل السنة من الأشاعرة والماتريدية.
- لا يتعرض لتفصيلات الصفات الخبرية إلا ما ارتبط بمحل البحث من جهة عقلية.
 - لا يناقش المسائل الفلسفية المجردة إلا بقدر ما يحقق الغرض الكلامي.

• الدراسات السابقة

لا يُعرف – بحسب ما توفر من مصادر – دراسة أكاديمية مفصلة تناولت الامتناع الذاتي والغيري بوصفهما أصلين عقليين في باب الصفات الإلهية، وإنما ورد الحديث عنهما ضمنًا في أبواب القدرة والتنزيه. وهذا يعزز فرادة هذا البحث وأصالته، ويجعله من المساهمات العلمية المستقلة التي تسد ثغرة في حقل الدراسات الكلامية.

المبحث التمهيدي تأصيل المفهوم وضبط المصطلح المطلب الأول

تعريف الامتناع الذاتي والامتناع الغيري لغة واصطلاحًا

أولًا: الامتناع لغةً

الامتناع في اللغة مأخوذ من مادة (م ن ع)، قال ابن فارس: "الميم والنون والعين أصل واحد يدل على خلاف الإعطاء، ثم يتفرع منه الامتناع، والممانعة، وما أشبه ذلك" (١).

وقال في "لسان العرب": "وامتنع الشيء: لم يمكن، ولم يُطِقْه أحد" (٢).

إذًا فالامتناع يدل على عدم التحقق والاستحالة، سواء كانت ذاتية أو متعلقة بأمر خارجي.

ثانيًا: الامتناع اصطلاحًا

الامتناع في الاصطلاح الكلامي يدل على عدم إمكان الوجود للعقل، سواء كان لذاته أو لغيره، كما قال الإيجي: "المحال هو ما لا يُتصوّر وجوده، إما لذاته، أو لتوقفه على ما لا يُتصور وجوده" (").

ومن هذا التعريف يتبين أن الامتناع قسمان:

١. الامتناع الذاتي

وهو: ما لا يمكن وجوده في ذاته، لكونه يشتمل على تناقض أو اجتماع نقيضين أو ارتفاعهما. كاجتماع الوجود والعدم، أو كون الشيء خالقًا لنفسه، أو كون الله تعالى جاهلًا.

وهذا النوع من الامتناع لا تتعلق به القدرة الإلهية مطلقًا، كما سيأتي بيانه، لأنه محال في ذاته، ومجرد تصوره يؤدى إلى القطع بعدم إمكانه.

وقد قرر التفتازاني ذلك بقوله: "المحال الذاتي هو الذي يستازم التناقض، كالجمع بين النقيضين أو نفيهما معًا، وهو مستحيل لذاته، لا لشيء خارجي" (٤) .

⁽١) مقاييس اللغة، ابن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ١٤١١هـ، ط٢، مادة: (منع)، ٣٠٩/٥

⁽۲) لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بیروت، ط 7 ، مادة: (منع)، ۱٦٦/۸ 7

⁽ 7) المواقف، الإيجي، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت، 99 ام، ط 1 ، 8

⁽ 2) شرح المقاصد، التفتازاني، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٨م، ط١، ٢٩٠/١

٢. الامتناع الغيري

وهو: ما كان امتناعه لتوقفه على أمر محال أو ممتنع، أي لغيره لا لذاته. كامتناع خلق إله مثله، أو خلق صخرة لا يقدر على حملها، أو إفناء ذاته.

فالممتنع هنا لا لكونه في ذاته متناقضًا، بل لكونه يستلزم محالًا، أو يؤدي إلى ما ينافي الكمال الإلهي. وقد أشار إلى هذا النوع الآمدي بقوله: "المستحيل لغيره هو ما لا يمتنع لذاته، لكن لكونه مستلزمًا لما يمتنع لذاته" (١).

وعلى هذا يكون الامتناع الغيري بمثابة المحال الشرطي، لا يستحيل إلا بشرط خارجي، أما الذاتي فهو محال بذاته دون حاجة إلى شرط.

المطلب الثاني الفرق بين الامتناعين في ضوء العقل والنقل

إن الفرق الجوهري بين الامتناع الذاتي والغيري يكمن في مصدر الاستحالة:

الذاتي: الاستحالة كامنة في ذات الفكرة، كأن يُقال: "الله مخلوق"، فهذه العبارة تتناقض مع مسمى الإله بالضرورة.

الغيري: الاستحالة ناشئة من لوازم الفكرة، أو من شرط خارجي غير متحقق، كأن يُقال: "هل يستطيع الله أن يفني ذاته؟"، فهذا سؤال باطل لأنه يستلزم نفي الإلهية، لا أن الفعل ذاته محال من حيث ذاته، بل لاستلزامه محالًا.

وقد بيّن السنوسي هذا المعنى بقوله: "القدرة لا تتعلق بالمحال لذاته، ولا بالمحال لغيره إذا استلزم النقص، فإن ذلك مخالف لحقيقة الكمال" (٢) .

ومن خلال هذا التفريق، تتضح دقة المتكلمين في رسم الحدود بين الممكن والممتنع، وبين ما يمكن تعلق القدرة به وما لا يمكن.

⁽١) أبكار الأفكار، الآمدي، تحقيق: أحمد محمد المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٩٦م، ط١، ٢١٤/١

⁽٢) شرح السنوسية الكبرى، السنوسي، تحقيق: عبد الله التليدي، دار الرشاد الحديثة، المغرب، ط١، ص ٧٥

المطلب الثالث

موقف المتكلمين من ارتباط الامتناع بالقدرة الإلهية

أجمع المتكلمون من أهل السنة أن القدرة لا تتعلق بالمستحيل، لا لقصور فيها، بل لأنه ليس بشيء حتى تتعلق به القدرة؛ فالقدرة إنما تتعلق بالممكن.

وقد قال الباقلاني: "القدرة لا تتعلق إلا بالمقدور، ولا مقدور إلا ما يجوز وجوده في العقل، أما المحال لذاته فلا تتعلق به القدرة، لأنه ليس بشيء" (١) .

ومثله قول الجويني: "القدرة لا تتعلق بالمستحيل، لأن ذلك ينافي حقيقة القدرة، إذ لا تتعلق إلا بممكن، والمحال ليس بممكن أصلاً" (٢) .

وقد تأسس هذا الموقف على قاعدة عقلية: "ما لا يُعقل وجوده لا تتعلق به القدرة". وهذه قاعدة محكمة في نظر المتكلمين، تقي من الانزلاق في الأوهام والشبهات، كالسؤال: "هل يستطيع الله أن يخلق إلهًا مثله؟"، وهو سؤال باطل لأنه ينطوي على تناقض ذاتى.

وفي ضوء هذا، فالعجز عن المتناقض ليس نقصًا، لأن التناقض لا يُتصور وجوده، فامتناع تعلق القدرة به لا يقدح في كمالها.

المبحث الأول الامتناع الذاتي وأثره في نفي صفات النقص المطلب الأول

بيان حقيقة الامتناع الذاتي وما لا تتعلّق به القدرة

الامتناع الذاتي – كما قرّره المتكلمون – هو أقصى درجات الاستحالة العقلية، ويُقصد به كل ما لا يُتصور وجوده في العقل السليم، لأن وجوده ينقض المبادئ العقلية الأولى، كتناقض الشيء مع نفسه، أو الجمع بين النقيضين، أو رفعهما معًا. فهو محال في ذاته لا لشيء خارجي، ولذلك لا تتعلّق به القدرة الإلهية مطلقًا.

وقد بسط السعد التفتازاني القول في هذا، فقال: "المحال ما يمتنع وجوده في العقل، إما لذاته، كالجمع بين النقيضين، وهو ما يُسمى بالمحال الذاتي، وهذا لا تتعلّق به القدرة، لأنه ليس بشيء" (٣).

⁽١) التمهيد، الباقلاني، تحقيق: رياض مروان نبهان، دار المعارف النعمانية، بيروت، ٢٠٠٠م، ط١، ص ١٩٨

⁽٢) الإرشاد، الجويني، تحقيق: مجهد يوسف موسى وعلي عبد المنعم عبد الحميد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٥٠م، ط٢، ص

⁽١) شرح المقاصد، التفتازاني، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٨م، ط١، ٢٩٠/١

وهذا الموقف ينبني على أصل عقلي قرّره المتكلمون، مفاده: أن القدرة لا تتعلّق إلا بممكن، وما لا يعقل وجوده فليس بممكن، فكيف تتعلق به القدرة؟ بل إن القول بتعلّق القدرة بالمحال يلزم عنه إثبات النقص في ذاته تعالى، وهو باطل.

ويُعزز هذا المعنى قول الإمام السنوسي: "القدرة لا تتعلّق بالمحال لذاته، لأنه ليس بموجود في الخارج، ولا يُتصور وجوده، بل هو عدم صرف، ولا تتعلّق القدرة بالعدم المحض" (١).

ولهذا كان الامتناع الذاتي من لوازم التنزيه العقلي، لأن استحالة تعلق القدرة بالمحال ليست عجزًا، بل تنزية لله عن النقص والتناقض، وحكمةً في التقدير العقلي الصحيح.

قال الإمام الباقلاني: "إن القدرة لا تتعلّق إلا بالمقدور، والمقدور ما كان ممكنًا، فأما ما لا يجوز في العقل وجوده فلا يصح أن تتعلّق به القدرة، ولا يُعد عدم تعلّقها به عجزًا" (٢).

المطلب الثاني التطبيقات العقلية والكلامية للامتناع الذاتي

يظهر أثر هذا المفهوم في العديد من الصفات التي يستحيل نسبتها إلى الله تعالى، والتي تُعد من صفات النقص بذاتها، وهي على أقسام:

أولًا: الصفات التي تُنافي الكمال المطلق

العجز: فلو جاز أن يكون الله عاجزًا، لجاز انتفاء القدرة عنه، وهي صفة كمال مطلقة لا تتصوّر إلا في حق الإله، والعجز ينافي الإلهية في أصل معناها. قال الإمام الإيجي: "القدرة من لوازم الإلهية، ونفيها يستلزم نفي الإلهية عينًا" (المواقف، الإيجي، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٧م، ط١، ٣/٤٨١).

الجهل: وهو نفي العلم، والعلم من الصفات الذاتية الواجبة لله تعالى، فافتراض الجهل ممتنع لذاته. قال الإمام الجويني: "الله عالم بجميع المعلومات، فلا يجوز عليه الجهل، ومن نسبه إليه فقد كفر" (الإرشاد، الجويني، تحقيق: محمد يوسف موسى، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ص ١٢٦).

(٣) التمهيد، الباقلاني، تحقيق: رياض مروان نبهان، دار المعارف النعمانية، بيروت، ٢٠٠٠م، ط١، ص ١٩٨

⁽٢) شرح السنوسية الكبرى، السنوسي، تحقيق: عبد الله التليدي، دار الرشاد الحديثة، المغرب، ط١، ص ٧٥

الموت أو النوم أو التعب: وهي صفات نقص تتضمن انعدامًا أو تغييرًا، والله تعالى منزّه عن التغيّر والحدوث. قال تعالى: ﴿لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، أي لا يلحقه شيء من صفات الفناء.

الند والضد: كأن يُقال: "هل لله مثيل؟"، وهذا ممتنع لذاته، لأن الإلهية تقتضي التغرّد المطلق، والمماثل يُنافي الكمال المطلق، فلو وُجد إله مثله، لبطلت فرادته واستلزم ذلك تركيبه أو مشاركته، وكلاهما باطل عقلًا.

قال الآمدي: "تعدّد الآلهة يستلزم النقص في أحدهما أو كليهما، ولا يُتصوّر الكمال المطلق مع إمكان النزاحم أو المعارضة، فالقول بإلهين محال في ذاته" (أبكار الأفكار، الآمدي، تحقيق: أحمد مجد المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٩٦م، ط١، ٢١٣/١).

ثانيًا: الأفعال التي تناقض الحكمة والغاية من الإلهية

خلق مثل الله: وهو مما يُورد في الشبهات، كأن يُقال: "هل يستطيع الله أن يخلق إلهًا مثله؟"، وهذا السؤال باطل ذاتًا، لأنه ينقض تعريف الإله، ويستلزم اجتماع الخالق والمخلوق في محلٍ واحد، وهو محال. وقد نفى ذلك الرازي بقوله: "الخالق لا يكون مخلوقًا، والمماثلة لله ممتنعة؛ لأن صفاته لا تتناهى، وخلقه لا يتصف بالكمال المطلق" (١).

إفناء ذاته: وهذا محال لذاته، لأن الذات الإلهية واجبة الوجود، لا يجوز عليها العدم، وافتراض إمكان فناء الله يستلزم نفى الوجوب، وهو تناقض ذاتى.

أن يكذب الله: وهو ممتنع لذاته، لأن الكذب نقيض الصدق، والصدق من صفات الكمال، والنقائص لا تتصور في حق الله.

قال التفتازاني: "الكذب نقص، والرب منزّه عن كل نقص، فلا يجوز أن يُنسب إليه الكذب، بل يستحيل عليه ذلك" (شرح العقائد النسفية، التفتازاني، تحقيق: علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٤م، ط١، ص ١٠١).

المطلب الثالث أثر الامتناع الذاتي في بناء التصور التنزيهي

(١) التفسير الكبير، الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٩٩م، ط١، ٩١/٦

إن إدراك حقيقة الامتناع الذاتي أساسيِّ في بناء منظومة التنزيه في العقيدة الإسلامية، إذ يوفّر الأساس العقلي الراسخ لاستحالة صفات النقص، ويُجنب الباحث الوقوع في الإطلاقات الفوضوية التي تخلط بين الإمكان والمحال.

وقد أجمعت المدرسة الكلامية عند الأشاعرة والماتريدية على أن العقل حاكم أوليً في تصور الاستحالة، ولذلك استخدموا الامتناع الذاتي أداةً لضبط التصور عن الله تعالى، ومنع إسقاط أوصاف لا تليق به.

قال السعد التفتازاني: "كل ما استحال في ذاته استحال في حق الله، لأن الله تعالى منزّه عن النقص، وأصل النقص في كل المحالات هو استحالتها العقلية، لا ما يترتب عليها فقط"(١)

ومن هنا، يكون الامتناع الذاتي ضامنًا لعقيدة الكمال، لأن استحالة صفات النقص تُوجب بالضرورة تحقق صفات الكمال، وهذا أصل مطرد في علم الكلام.

فمثلًا، إذا استحال الجهل على الله، لزم العلم، وإذا استحال العجز، لزم القدرة، وإذا استحال الموت، لزم الحياة، وهكذا دواليك في الصفات الثبوتية والسلبية.

قال الإيجي: "كل ما استحال ضدّه، وجب ضده لله تعالى؛ لأن الكمال لا يتم إلا بذلك، وهذا هو معنى قولهم: (من نفى نقصًا، أثبت كمالًا)" (٢) .

وبذلك، فإن الامتناع الذاتي ليس مجرد مبحث عقلي، بل هو قاعدة تأصيلية كبرى في تنزيه الرب تعالى وإثبات كماله، وضبط معنى "الإله" في العقل والشرع معًا.

المبحث الثاني

الامتناع الغيري وضوابطه في العقيدة

المطلب الأول

معنى الامتناع الغيري وتمييزه عن الامتناع الذاتي

الامتناع الغيري هو ما استحال وجوده لا لذاته، بل لكونه متوقفًا على أمر آخر مستحيل أو ممتنع، أو لتعارضه مع لوازم الوجود الإلهي، أو استلزامه لنقض صفات الكمال. وبخلاف الامتناع الذاتي الذي يمتنع في ذاته وبمجرد تصوره، فإن الغيري يكون ممكنًا في ذاته، لكنه يُصبح ممتنعًا بسبب أمر خارجي.

وقد عرّف الآمدي الامتناع الغيري بقوله: "هو ما لا يستحيل لذاته، بل لكونه مستلزمًا لما يمتنع لذاته" (١)

⁽١) شرح المقاصد، ٢٩٣/١.

⁽٢) المواقف، ٣/٨١

ومثاله: خلق إله آخر مثله تعالى، فالفعل في ذاته ليس متناقضًا عقليًا، لكنه يستلزم التسوية بين الخالق والمخلوق، وهو أمر مستحيل ذاتًا، فصار ممتنعًا لغيره.

ويقرر السعد التفتازاني هذا النوع بقوله: "الامتناع الغيري ما لا يمتنع لذاته، بل لغيره، كإفناء الله لنفسه، فإنه غير مستحيل في ذاته، لكنه مستحيل لما يؤدي إليه من نفى الإلهية" (٢),

وعليه، فالفارق الجوهري بين الامتناعين أن الذاتي لا يحتاج إلى شرط في استحالته، أما الغيري فاستحالته مشروطة بأمر خارجي.

وقد أشار إلى هذا التفريق الإمام السنوسي في معرض كلامه عن صفات الله تعالى، فقال: "ما كان امتناعه لكونه يناقض الألوهية أو يؤدي إلى لوازم النقص، فهو ممتنع لغيره لا لذاته، وإن كان يجري في حكمه مجرى الذاتي من حيث عدم التعلّق بالقدرة" (٣).

المطلب الثاني أمثلة تحليلية وتطبيقات على الامتناع الغيري

للامتناع الغيري تطبيقات كلامية كثيرة، عالجها المتكلمون لتفنيد الشبهات التي تُثار حول القدرة الإلهية، ومن أهم تلك الأمثلة:

١. خلق إله مثله

وهو من أشهر الشبهات، ويُطرح بصيغ استغزازية كالسؤال: "هل يستطيع الله أن يخلق إلهًا مثله؟" وقد أجمع المتكلمون على أن هذا الطلب ممتنع لغيره، لا لذاته، لأنه يؤدي إلى نفي صفات الكمال التي يختص بها الله وحده، كالأزلية والقدرة الذاتية والاستغناء المطلق.

قال الإيجي: "لو جاز أن يوجد إله آخر مماثل له، للزم أن يكون كل منهما واجبًا بذاته، وهو محال، إذ يلزم منه تركب الواجب، أو احتياج أحدهما للآخر، وكلاهما نقص" (٤) .

⁽١) أبكار الأفكار، الآمدي، تحقيق: أحمد مجهد المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٩٦م، ط١، ٢١٤/١

⁽۲) شرح المقاصد، ۲۹۱/۱

 $^{^{(7)}}$ شرح السنوسية الكبرى، ص $^{(7)}$

⁽٤) المواقف، الإيجي، ٣/٤٩٤

كما أن هذا المثال يُخالف دلالة العقل والنقل، قال تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [الإخلاص: ١]، فالوحدانية الذاتية تمنع إمكان خلق مثيل له تعالى، والامتناع هنا بسبب التناقض مع المقتضيات الإلهية.

٢. إفناء ذاته تعالى

يفترض بعض الملاحدة إمكان أن "يفني الله نفسه"، وهو افتراض باطل من أساسه، لأنه يترتب عليه نفي الوجود الواجب، وتعطيل مصدر كل موجود، وهو مستحيل عقلًا لا لذاته، بل لكونه يؤدي إلى نفي الإلهية رأسًا.

وقد قرر ذلك الباقلاني بقوله: "الله تعالى واجب الوجود لذاته، وما كان كذلك لا يجوز عليه العدم، لأن ذلك قلب للحقيقة الأولى، ومن لوازم الوجوب الذاتي: البقاء السرمدي" (١).

٣. أن يخلق صخرة لا يستطيع حملها

وهذا مثال شهير يُطرح للطعن في القدرة الإلهية، لكنه باطل لأنه يُفضي إلى التناقض، إذ يفترض وجود مقدور يعجز عنه القادر المطلق، أي جمع القدرة والعجز في آنٍ واحد، والامتناع هنا غير ذاتي، لكنه ممتنع لما يؤدي إليه من سلب الكمال الإلهي.

قال التفتازاني: "القدرة لا تتعلّق بما يؤدي إلى نفيها، فلا تتعلّق بخلق ما يعجز عنه، لأنه يستلزم العجز، وهو ممتنع في حق الله، فكان الفعل ممتنعًا لا لذاته، بل لما يؤدي إليه" (٢).

٤. أن يُظلم العبد دون سبب

تقرر عند المتكلمين أن الله لا يظلم، قال تعالى: ﴿وَمَا رَبُكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦]، فافتراض الظلم رغم أن له صورة الإمكان – إلا أنه ممتنع لغيره، لما فيه من مجانبة الحكمة والعدل، وهما من صفات الله تعالى.

وقد قال الإمام الرازي: "الظلم نقص، والنقص لا يليق بالكامل المطلق، فكان ممتنعًا لا لذاته، بل لتعارضه مع أصول الكمال" (٣) .

⁽۱) التمهيد، ص ۲۰۲

⁽۲) شرح المقاصد، ۲۹٤/۱

⁽⁷⁾ التفسير الكبير، الرازي، 7/7

المطلب الثالث

ضوابط الامتناع الغيري في ضوء منهج المتكلمين

لقد وضع المتكلمون ضوابط عقلية دقيقة لتمييز الامتناع الغيري، ومن أهم تلك الضوابط:

١. ألا يكون الامتناع نابعًا من التناقض الذاتي، بل من أمر خارج عنه

فالفرق بين أن يكون الشيء محالًا لذاته (كتناقض المعنى)، أو لغيره (كمستازم النقص أو التعطيل)، يحدد نوع الامتناع.

٢. أن يكون ممتنعًا بسبب تعارضه مع كمال الله

فكل ما يؤدي إلى نفي صفة من صفات الله الواجبة، كالعلم أو القدرة أو الإرادة أو الغنى أو الوجود، يُعد ممتنعًا غيربًا.

٣. أن يكون ممكنًا في ذاته لولا المانع الخارجي

أي أن العقل – في مجرد تصوره – لا يرى فيه تناقضًا، ولكن عند ضمه إلى صفات الإله، يظهر أنه يستلزم محالًا، فيحكم عليه بالامتناع.

قال الإمام السنوسي: "ما جاز في ذاته، ولكنه ينافي كمال الربوبية، فليس بمقدور، لأنه لا تتعلّق القدرة إلا بما لا يستلزم النقص" (١) .

٤. ألا يخلّ بإطلاق الكمال الإلهي

فكل ما يفضي إلى نسبة النقص لله – ولو بطريق غير مباشر – كان ممتنعًا، وإن لم يكن مستحيلًا في ذاته.

ومن هنا، فإن الامتناع الغيري أداة تحليلية دقيقة في علم الكلام، استخدمها المتكلمون لإحكام عقيدة التنزيه، ودرء الشبهات المغلوطة التي تزعم تناقضًا في صفات الله تعالى.

المبحث الثالث

ضوابط التعلّق بالقدرة في ضوء الامتناعين

المطلب الأول

ما تتعلّق به القدرة وما لا تتعلّق به

تقرر عند المتكلمين من أهل السنة والجماعة أن القدرة الإلهية لا تتعلّق إلا بالممكن، وأن المحال – سواء أكان ذاتيًا أم غيريًا – ليس بشيء، فلا يصح أن تتعلّق به القدرة، لأن التعلّق فرع وجود المقدور، وما لا يُتصور وجوده لا يُتصور التعلّق به.

⁽۱) شرح السنوسية الكبرى، ص 1

قال الإمام الباقلاني: "القدرة تتعلّق بالمقدور، والمقدور ما كان ممكنًا في ذاته، فأما المحال فليس بمقدور، فلا يصح أن تتعلّق به القدرة" (١) .

والدليل العقلي على هذا أن القدرة وصف مؤثر، والمحال لا يقبل التأثير، لأنه لا حقيقة له في الخارج ولا في العقل السليم، وإنما هو توهم صرف، فلو تعلّقت به القدرة، لكان ذلك جمعًا بين الوجود والعدم، وهو محال.

ويقول الجويني موضحًا: "القدرة لا تتعلّق بالمحال، لأنه ليس بشيء في نفسه، ولا يُتصور وجوده، فكيف تتعلّق به الصفات؟"(٢) .

وبناء على ذلك، تُقسم الممكنات من جهة التعلّق بالقدرة إلى:

- ما هو ممكن ذاتًا ومقدور بالفعل، فتتعلّق به القدرة.
- ما هو محال ذاتًا، فلا تتعلّق به القدرة، كخلق خالق لنفسه.
- ما هو ممكن ذاتًا، لكنه ممتنع لغيره، فلا تتعلّق به القدرة أيضًا، كإفناء ذاته أو خلق مثيل له.

المطلب الثاني

المفارقة بين المستحيل لذاته والمستحيل لغيره

إن التمييز بين هذين النوعين ضروري لفهم مسألة القدرة الإلهية بدقة، إذ إن كليهما خارج عن دائرة التعلّق، لكن لسبب مختلف:

المستحيل الذاتي: محال من حيث ذاته، كأن يُقال: "هل يمكن الجمع بين النقيضين؟"، فهذا محال لذاته، أي لا يقبل الوجود مطلقًا.

المستحيل الغيري: محال من جهة غيره، كأن يُقال: "هل يمكن لله أن يُفني ذاته؟"، فالفعل في ظاهره لا ينطوي على تناقض، لكن لكونه مستازمًا لنقض الإلهية، صار ممتنعًا لغيره.

وقد قرر التفتازاني هذه المفارقة بقوله: "المستحيل الذاتي لا يُعقل وجوده أصلاً، والمستحيل الغيري يعقل في ذاته، لكن يلزم منه محال، فكلاهما لا تتعلّق به القدرة، لكن الفرق في جهة الامتناع" (٣) .

⁽١) التمهيد، الباقلاني، تحقيق: رياض مروان نبهان، دار المعارف النعمانية، بيروت، ٢٠٠٠م، ط١، ص ١٩٨

⁽٢) الإرشاد، الجويني، تحقيق: محمد يوسف موسى وعلي عبد المنعم، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ص ١٢٥

⁽٣) شرح المقاصد، التفتازاني، ٢٩١/١

ومن هنا يتضح أن من زعم أن الله "لا يقدر على كذا"، فلا بد أن يميّز بين كون "كذا" ممكنًا في ذاته أو محالًا، فإن كان محالًا ذاتًا أو غيرًا، فعدم التعلّق ليس عجزًا، بل تنزيه.

المطلب الثالث

ضوابط التقدير العقلى للممكن والممتنع

لقد وضع المتكلمون ضوابط دقيقة لتمييز الممكن عن المحال، حتى لا تُسند إلى القدرة الإلهية أمورٌ لا تليق بها، ومن هذه الضوابط:

١. مراعاة المبدأ العقلى الأول: عدم التناقض

فكل ما يستلزم التناقض أو يرفع أحد المبادئ العقلية (الهوية – الثالث المرفوع – السببية) فهو محال ذاتًا، ولا يُعتبر ممكنًا.

٢. استحضار لوازم الصفات الإلهية

فكل ما يخالف لوازم الألوهية، كالكمال المطلق، والعلم الأزلي، والقدرة المطلقة، فهو غير ممكن في حق الله تعالى، وإن بدا في ظاهره غير متناقض.

٣. التحقق من جهة الامتناع

هل الامتناع في ذات الشيء؟ أم في لازمه؟ أم في شرطه؟ أم في النتيجة المترتبة عليه؟ فبهذا يتم التمييز بين الذاتي والغيري.

٤. التفرقة بين السؤال الصادق والسؤال المتناقض

فبعض الأسئلة تحمل في طيّها التناقض، كقولهم: "هل يستطيع الله أن يخلق إلهًا أقوى منه؟"، وهذا سؤال باطل من أصله، لأنه يتضمن نفى الإلهية، فهو سؤال عن محال.

قال الآمدي: "السؤال إذا استلزم نفي السؤال، كان باطلًا في نفسه، كمن يسأل: هل يستطيع الله أن يُعدم نفسه؟ فجوابه: إن هذا السؤال لا معنى له" (١) .

المطلب الرابع

التوظيف العقدي للقاعدة في الرد على الشبهات

إن التفرقة الدقيقة بين الامتناع الذاتي والغيري، وربطها بضوابط التعلّق بالقدرة، جعلت من منهج المتكلمين حصنًا عقليًا متينًا أمام الشبهات الفلسفية والإلحادية، لا سيما ما يُثار حول "قدرة الله" بمعزل عن صفاته الأخرى.

⁽١) أبكار الأفكار، ١/٥/١

ومن أهم الشبهات التي تفنّدها هذه القاعدة:

- "هل يستطيع الله أن يظلم؟"
- "هل يقدر على أن يخلق إلهًا آخر؟"
 - "هل يمكن أن يموت؟"
 - "هل يستطيع أن يكذب؟"

فجميع هذه الأسئلة نابعة من خلط بين الممكن والمحال، أو من تجاهل لصفات الله اللازمة، وقد أجمع المتكلمون على أن هذه الأسئلة باطلة؛ لأنها تتضمّن ما لا يُعقل وجوده، أو ما يستلزم نفى الكمال.

وقد نص السعد التفتازاني على أن: "العقل يحكم بأن القدرة لا تتعلّق بالمحال، ولا بما يُفضي إلى المحال، وهذا من أصول التنزيه في العقيدة" (١).

وهكذا، فإن ضوابط التعلّق بالقدرة تُعدّ من المباحث الأساسية التي تُثبت اتساق العقيدة الإسلامية، وتُظهر دقة منهج المتكلمين في الجمع بين النقل والعقل، في نفي النقص عن الله تعالى وإثبات كماله المطلق.

الخاتمة

بعد استيفاء مباحث هذا البحث وتحليل مفاهيمه المركزية، يمكن القول إن مسألة "الامتناع الذاتي والامتناع الغيري في باب الصفات الإلهية" تمثّل أحد المباحث العقلية الدقيقة التي أسّس لها المتكلمون في إطار التنزيه المطلق لله تعالى، وتميّزوا فيها بتحقيق عقلاني منضبط بمقتضيات الصفات الإلهية، بعيدًا عن السفسطة والخيال الفاسد.

لقد ظهر من خلال هذا البحث أن مفهوم الامتناع الذاتي يُشير إلى كل ما يستحيل وجوده في ذاته لاستلزامه التناقض أو نفي الذات، وهو غير قابل للتصور العقلي، فلا تتعلق به القدرة الإلهية، لأنه ليس بشيء أصلًا. أما الامتناع الغيري، فهو ما يكون ممكنًا في نفسه، لكنه يُصبح ممتنعًا لغيره، كأن يفضي إلى نفي صفة واجبة لله، أو يؤدي إلى ما يُخل بكماله تعالى، وهذا النوع أيضًا لا تتعلق به القدرة، لا عجزًا، بل تنزيهًا.

⁽١) شرح العقائد النسفية، التفتازاني، ص ١٠٣

وقد تبيّن أن المتكلمين – من الأشاعرة والماتريدية – قد استثمروا هذا التفريق في ضبط العقيدة وصيانة جانب الربوبية، وواجهوا به كثيرًا من الشبهات الفلسفية والاعتراضات الإلحادية، وأكدوا أن القدرة الإلهية محيطة بكل ما يُعقل وجوده، ولا تتعلق بالمحال، لأن المحال لا يُعد شيئًا.

أبرز النتائج:

- ١. أن الامتناع الذاتي هو المحال لذاته، ولا يمكن أن تتعلّق به القدرة الإلهية مطلقًا.
- ٢. أن الامتناع الغيري ما يمتنع لما يستلزمه من محال أو لنقضه صفات الكمال، مع كونه ممكنًا في ذاته،
 لكنه خارج عن التعلّق.
 - ٣. أن التمييز بين نوعي الامتناع هو مفتاح لفهم ضوابط القدرة الإلهية، وإثبات التفرّد والكمال لله تعالى.
- ٤. أن الاستفهامات التي تورد في سياق الطعن بقدرة الله تعالى غالبًا ما تكون قائمة على محال ذاتًا أو غيرًا.
- ٥. أن المتكلمين وفِّقوا بين النصوص العقلية والشرعية في بناء عقيدة تنزيهية دقيقة، باستخدام هذه المفاهيم.

التوصيات:

- ١. ضرورة توسيع البحث في المفاهيم العقلية الدقيقة في العقيدة، كالإمكان الذاتي والغيري، والواجب الذاتي، والامتناع الشرطي، وغيرها.
- ٢. توظيف مبدأ الامتناع الغيري في معالجة الشبهات المعاصرة، لا سيما الأسئلة الفاسدة في الحوارات العقدية والإلحادية.
 - ٣. الحث على العناية بمصطلحات المتكلمين وإعادة تقديمها في صياغات فلسفية معاصرة.
 - ٤. إبراز التكامل بين العقل والنقل في منهج أهل السنة والجماعة في التأصيل العقدي.
- الاستفادة من هذا التفريق في تدريس أبواب "الصفات الإلهية" في المقررات الجامعية ضمن منهج علمي تحليلي.

قائمة المصادر والمراجع

- ا. أبكار الأفكار في أصول الدين، سيف الدين الآمدي، تحقيق: أحمد مجد المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.
 - ٢. إتحاف المريد شرح جوهرة التوحيد، حسن البوطي، دار الفكر، دمشق، ط٢، ٢٠٠٤م.
- ٣. الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، الإمام عبد الملك الجويني، تحقيق: مجد يوسف موسى، على عبد المنعم عبد الحميد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ٩٥٠م.
- التحصيل من المحصول في علم الأصول، فخر الدين الرازي، تحقيق: طه جابر العلواني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٠م.
- التعليقات على شرح العقائد النسفية، العلامة الخيالي، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ط١،
 بدون تاريخ.
 - ٦. التفسير الكبير (مفاتيح الغيب)، فخر الدين الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٩م.
- التمهيد في الرد على الملحدة والمعطّلة والجهمية والمجسّمة والمشبهة، الإمام محمد بن الطيب الباقلاني،
 تحقيق: رياض مروان نبهان، دار المعارف النعمانية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.
- ٨. رسائل الإمام القشيري العقائدية، عبد الكريم القشيري، تحقيق: عبد الحليم محمود، دار الكتب الحديثة،
 القاهرة، ط١، ١٩٦٦م.
 - ٩. شرح الجوهرة في التوحيد، إبراهيم الباجوري، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٩٨٢م.
- ١٠. شرح الرسالة العضدية، سعد الدين التفتازاني، تحقيق: مصطفى مجد أبو الطيب، دار البصائر، القاهرة،
 ط١، ١٠٠٠م.
- ١١. شرح السنوسية الكبرى، محمد بن يوسف السنوسي، تحقيق: عبد الله التليدي، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء المغرب، ط١، بدون تاريخ.
- ١٢. شرح العقائد النسفية، سعد الدين التفتازاني، تحقيق: علي معوّض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١،
 ٢٠٠٤م.
- ١٣. شرح المقاصد في علم الكلام، سعد الدين التفتازاني، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت، ط١، ٩٩٨م.

- ١٤. شرح المقيم على شرح العقائد العضدية، كمال الدين البياضي، تحقيق: حسين العايش، دار الفتح،
 عمّان، ط١، ٢٠٠٩م.
- ١٥. شرح المواقف، الشريف الجرجاني، تحقيق: عبد الحميد أحمد أبو سليمان، عالم الكتب، بيروت، ط١،
 ٢٠٠١م.
- 11. العقيدة الطحاوية وشرحها، الإمام الطحاوي، مع شرح ابن أبي العز، تحقيق: عبد الله التركي، مركز البحوث والدراسات، دار هجر، القاهرة، ط١، ١٩٩٩م.
- ١٧. غاية المرام على شرح مقدمة الإمام، مجهد زاهد الكوثري، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ط١، بدون تاريخ.
- ١٨. اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع، الإمام الأشعري، تحقيق: عبد العزيز القارئ، دار الراية، الرياض،
 ط١، ١٩٨٧م.
- 19. المسامرة في شرح المسايرة في علم الكلام، الأكمل السمرقندي، تحقيق: يوسف العش، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٧٠م.
- ٠٢. المقالات في أصول الدين، الإمام الأشعري، تحقيق: محمد الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط١، ١٩٥٠م.
- ٢١. المواقف في علم الكلام، عضد الدين الإيجي، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت، ط١، ٩٩٧م.
- ٢٢. نقض التأسيس في الرد على ابن تيمية، الإمام تقي الدين السبكي، تحقيق: حسن السقاف، دار الإمام الرازي، عمّان، ط١، ٩٩٣م.